موقف الولايات المتحدة الامريكية من سياسة التوطين الاثيوبية للمدة ١٩٨٥-١٩٨٧، دراسة تاريخية

م.م. صلاح وهيب حنش
جامعة الانبار – كلية الآداب

أ.د. محمد يحيى احمد
جامعة الانبار – كلية الآداب

البريد الإلكتروني Email : sal19a4021@uoanbar.edu.iq
art.dr.mohammed@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة ، التوطين، التجارية، الكونغرس، الاثيوبية، الاغاثية.

كيفية اقتباس البحث

حنش، صلاح وهيب، محمد يحيى احمد، موقف الولايات المتحدة الامريكية من سياسة التوطين الاثيوبية للمدة ١٩٨٥-١٩٨٧، دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٣،المجلد:١٣ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The position of the United States of America on the Ethiopian settlement policy for the period 1985-1987, a historical study

M.M Salah Wahib Hanash
University of Anbar – College of Arts

Prof.Dr. Mohammed Yahia Ahmed
University of Anbar – College of Arts

Keywords : the United States, resettlement, trade, Congress, Ethiopian, relief.

How To Cite This Article
Hanash, Salah Wahib, Mohammed Yahia Ahmed, The position of the United States of America on the Ethiopian settlement policy for the period 1985-1987, a historical study, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2023,Volume:13,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstracts

The research aims to shed light on the position of the United States of America on the Ethiopian settlement policy, and the position of the United States of America against this policy has emerged, as the United States of America considered the settlement policy a waste of Ethiopia's limited resources, and that life opportunities in the southern part of Ethiopia were bad. The drought hit Ethiopia completely, but the severity of the drought in the north was greater than in the south, due to the events that were continuing at a single pace, which the Ethiopian government took as a pretext to empty the rebellious Ethiopian north, so the Ethiopian government expedited the transfer of two hundred thousand Ethiopians within the program of this policy, desiring it By transferring more than a million and a half to the south, there was strong opposition from the US administration, after the reports of the US State Department revealed the

exacerbation of catastrophic effects as a result of the resettlement program, so I made a decision not to provide aid with regard to this program, because of its negative effects on agriculture and agricultural production , As well as the social aspect of the fragmentation of the fabric that makes up the Ethiopian society, and the resettlement program has increased the severity of the famine that Ethiopia has been suffering from for several years. While reports issued by the Ministry of Foreign Affairs that condemned the Ethiopian government for implementing the forced settlement policy, and there were calls from the US Agency for International Development, to countries that were providing assistance to Ethiopia in the settlement program to stop the latter, the United States of America also used the media and international bodies to influence the government The Ethiopian government backed down from the resettlement program, in addition to waving congressional legislation, which emphasized the cessation of relief aid to stop the famine and the end of commercial dealings between the two countries.

الملخص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على موقف الولايات المتحدة الامريكية من سياسة التوطين الاثيوبية، وقد برز موقف الولايات المتحدة الامريكية المضاد لهذه السياسة، اذ عدت الولايات المتحدة الامريكية سياسة التوطين هو هدر لموارد اثيوبيا المحدودة، خاصة وان فرص الحياة في القسم الجنوبي من اثيوبيا كانت سيئة نوعا ما، وتحديدا بعد ان ضرب الجفاف اثيوبيا بشكل كامل، الا ان حدة الجفاف في الشمال كانت اكبر منها في الجنوب، بفعل الاحداث التي كانت مستمرة بوتيرة واحدة، والتي اتخذتها الحكومة الاثيوبية ذريعة لإفراغ الشمال الاثيوبي المتمرد عليها، لذلك عجلت الحكومة الاثيوبية نقل مئتي الف اثيوبي ضمن برنامج هذه السياسة رغبة منها بنقل اكثر من مليون ونصف الى الجنوب، فقد كانت هناك معارضة قوية من الادارة الامريكية ، بعد كشف تقارير وزارة الخارجية الامريكية تفاقم اثار كارثية جراء برنامج التوطين، لذلك اتخذت قراراً بعدم تقديم مساعدات فيما يخص هذا البرنامج، لما له من اثاره سلبية على الزراعة والانتاج الزراعي، فضلاً عن الجانب الاجتماعي وخاصة بتفتيت النسيج الذي يتكون منه المجتمع الاثيوبي، كما زاد برنامج التوطين من حدة المجاعة التي تعاني منها اثيوبيا لعدة سنوات. بينما توالت التقارير الصادرة من وزارة الخارجية التي ادانت الحكومة الاثيوبية لتطبيق سياسة التوطين القسري، كما كانت هناك دعوات من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، للدول التي كانت تقدم مساعدات لإثيوبيا في برنامج التوطين لإيقاف الاخير، كما استخدمت الولايات المتحدة الامريكية وسائل الاعلام والهيئات الدولية للتأثير على الحكومة الاثيوبية بالتراجع عن

برنامج التوطين، فضلاً عن التلويح بتشريعات الكونغرس، والتي اكدت على ايقاف المساعدات الاغاثية لسد المجاعة وانهاء التعاملات التجارية بين البلدين.

المقدمة

عارضت الولايات المتحدة الامريكية عملية التوطين التي قامت بها الحكومة الاثيوبية. فقد جاءت معارضة الولايات المتحدة نتيجة التقارير الصادرة من وزارة خارجيتها، تلك التقارير ذات السمة الخطيرة التي كشفت عن حجم المعاناة في مخيمات التوطين، لا سيما بعد ان خلقت هذه السياسة زيادة في المعاناة الاثيوبية، وعلى اثر ذلك اتخذت الادارة الامريكية اجراءات عدة لاجل لثني الحكومة الاثيوبية وترجعها عن برنامج التوطين القسري، ومنها: قيام مجلسي الشيوخ والنواب الامريكي داخل الكونغرس، بتقديم العديد من التشريعات مطالبين فيها بالضغط على الحكومة الاثيوبية، فضلا عن دعوات الوكالة الامريكية للتمية الدولية لكل الدول التي كانت تقدم الدعم لبرامج التوطين، وعندها اوقفت هذه الدول دعمها لاثيوبيا وتحديدا بعد الايضاحات التي قدمتها الوكالة الامريكية اليها.

قسمت الدراسة المعنية الى مقدمة ومحور وخاتمة، اذ جاءت المقدمة لتبيان اهمية الموضوع وتقسم الخطة: استعرض **المحور** : موقف الولايات المتحدة الامريكية من سياسة التوطين في اثيوبيا، ومن ثم الخاتمة لتأتي بأهم النتائج المستخلصة من موضوع الدراسة.

اعتمدت الدراسة على مجموعة مهمة من المصادر ذات الصلة بموضوع سياسة التوطين، منها وثائق الكونغرس الامريكي ووثائق ووزارة الخارجية الامريكية فضلا عن الصحف الامريكية. كشفت هذه المصادر على تفاصيل مهمة ودقيقة عن الدور الامريكي في عملية ايقاف سياسة التوطين في اثيوبيا.

موقف الولايات المتحدة الامريكية من سياسة التوطين في اثيوبيا

شجبت الولايات المتحدة السياسة التي اتبعتها الحكومة الاثيوبية، والتي كانت تهدف لنقل مليون ونصف المليون مواطن اثيوبي من المناطق الشمالية التي كانت تعاني من الجفاف باتجاه الجنوب، اذ بررت الحكومة الاثيوبية ان خطتها لإعادة توطين السكان بعيداً عن الشمال هي الحل الوحيد الممكن طويل الامد للمجاعة في المنطقة، كون ان الاراضي الشمالية اصبحت غير قادرة على انتاج الطعام حتى في وقت هطول الامطار العادي. بينما صرح مدير الوكالة الامريكية بيتر ماكفرسون(Peter Macpherson)"**ان خطة الهجرة كانت مضيعة لموارد اثيوبيا المحدودة، وان الوضع الغذائي في الجنوب افضل قليلا مما هو عليه في الشمال. ما زلنا نعتقد ان الموارد التي تستخدم لنقل الناس سيكون من الافضل استخدامها في برامج توفير الغذاء**

للجياع، وان الشاحنات المستخدمة لنقل الناس من الشمال الى الجنوب يمكن ان تستخدم بشكل افضل لنقل الطعام"[١]. ولتسريع عملية التوطين تم نقل ما يقارب من مئتي الف بعضهم بالقوة ، لكن بدا أن العديد منهم طوعا في حالة من اليأس للعثور على الطعام. وعلى اثر ذلك اوضح الدبلوماسيون ووكالات الإغاثة ومن ضمنها الامريكية، على أن مثل هذا النقل الضخم بسرعة فائقة دون تحضير أو بنية تحتية أو موارد كافية لا يهدد فقط المستقبل هؤلاء، بل ويهدد ايضا برنامج الإغاثة في حالات الطوارئ لمن تركوا وراءهم[٢].

وقد بينت البرقية المرقمة (١٢١٤) المرسلة من السفارة الامريكية في اديس ابابا الى وزارة الخارجية الامريكية في الرابع من شباط ١٩٨٥، موجزاً عن حالة الاغاثة الطارئة في اثيوبيا، "**بان سياسة الحكومة الاثيوبية لإعادة التوطين التي بدا أنها مصممة على تنفيذها مهما كانت التكلفة، والتي هي قضية قسمت مجتمع المانحين، بينما كان اعتقاد السفارة والوكالة الامريكية بان سياسة الادارة الامريكية المتمثلة بعدم مساعدة برنامج اعادة التوطين التي انتهجته الحكومة الاثيوبية على عجل وذو دوافع سياسية**"[٣]. وهذ ما اكدته وزارة الخارجية الامريكية في الثاني والعشرين من شباط ١٩٨٥، عندما كشفت عن تفاقم اثار كارثية طبيعية بفعل هوس النظام الاثيوبي في النمط الستاليني ، بتدمير الإنتاج الزراعي من خلال التجمعات القسرية وحرمان الجياع من الطعام لأسباب سياسية، واخضاع الآلاف لإعادة التوطين القسري؛ وانفاق مبالغ طائلة على السلاح والنظريات الثورية. بينما استمر النظام في الاعتماد على الحلول العسكرية وعلى توسيع السلطة. ونطاق عمل الشرطة وجهاز الأمن[٤]. كما اوضحت مذكرة عمل ارسلت في الثاني من اذار ١٩٨٥ من مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية تشيستر كروكر (Chester Crocker)(١٩٨١-١٩٨٩) إلى وزارة الخارجية، خطوات سياسة الولايات المتحدة تجاه اثيوبيا، بما في ذلك الوقوف بإصرار على رفض المساعدة في ممارسة اعادة التوطين التي تتبعها الحكومة الاثيوبية ضد جزء من فئات المجتمع الاثيوبي، والعمل على تدويل الضغوط على الحكومة الاثيوبية بشأن هذه المسألة، ودعوة مكتب الامم المتحدة والمانحين لكسبهم وتجنب الاتهامات الموجهة للولايات المتحدة من قبل الحكومة الاثيوبية[٥].

اتهم المندوب الامريكي لدى منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ميليسنت فينويك(Millicent Fenwick)، في التاسع عشر من اذار ١٩٨٥ الحكومة الاثيوبية استخدام الطعام المتبرع به، كطعم واغراء لإعادة توطين مئات الالاف من الاشخاص ضد ارادتهم. اذ استشهدت ميليسنت بتقارير شهود على حوادث منها مقتل اربعة قرويين اثيوبيين لرفضهم ركوب الشاحنة لنقلهم، وبينت الاخيرة "**ان الحكومة الاثيوبية قامت بتفتيت العائلات ونقل الناس الى**

الجزء الجنوبي من البلاد لإخلاء المناطق الشمالية من اريتريا وتيغري"[٦]. كما اتفقت الكنيسة اللوثرية الامريكية(American Lutheran Church) مع مجلس ادارة الكنيسة للبعثة العالمية والتعاون بين الكنائس(Church Board of Directors for the World Mission and Interchurch Cooperation)، في ادانة سياسات اعادة التوطين للحكومة الاثيوبية واصفة اياها "**بانه حل غير مناسب وغير اخلاقي للمجاعة في اثيوبيا**، وان **اعادة التوطين هي جزئياً استراتيجية عسكرية لإضعاف حركات المقاومة في الشمال ، وان الحكومة الاثيوبية تواصل توجيه معظم مواردها الى المساعي العسكرية بدلا من اعمال الاغاثة**" واستشهد قرار المجلس بشهادات شهود عيان موثوق بهم مفادها "**ان سياسة اعادة التوطين غالباً ما تنفذ بالقوة دون استشارة مسبقة مع الاشخاص الذين سيعاد توطينهم، او اولئك الذين يجبرون على استقبال الاشخاص المراد توطينهم**"[٧].

وقد تسبب تنفيذ سياسة اعادة التوطين عام١٩٨٥، بقلق عميق للإدارة الامريكية، عندما فصل ما يقارب مليون شخص قسرا عن عائلاتهم واعتقالهم ، من قراهم وفي معسكرات الإغاثة ومواقع التغذية ، وسجنوا تحت حراسة مسلحة في معسكرات العبور. وتمت عملية النقل جنوبا عن طريق الجو والحافلات أو الشاحنات في ظروف مزدحمة وغير إنسانية الى مواقع إعادة التوطين في المناطق البرية البدائية، والتي تفتقر تمامًا إلى الخدمات الصحية الأساسية والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية. ليتم اجبارهم على العمل الشاق لساعات مطوله من اجل تطهير الأرض وزراعتها، بينما لم يتلقوا سوى الحد الأدنى من المأوى والحصص الغذائية. وبعد الضغوط التي مورست على الحكومة الاثيوبية من قبل الولايات المتحدة الامريكية، فقد استجابت في شهري تموز واب ١٩٨٥، لضغوط من الولايات المتحدة ومانحين غربيين، اتخذت اجراءات معينة خفضت من خلالها وتيرة برنامجها لإعادة التوطين[٨].

لا سيما بعد تصريح مدير الوكالة الامريكية ماكفرسون في الثالث والعشرين من كانون الاول ١٩٨٥، " **ان معدل الوفيات كان مقارباً تقريباً لمجاعة العام الماضي، عندما اعتقد ان نسبة الوفيات هي ١٥ لكل ١٠٠٠٠ اثيوبي قد توفوا يومياً في محطات التغذية في البلاد الافريقية**" واستند ماكفرسون في تصريحه هذا الى روايات افراد امريكيين زاروا القريتين في منطقة باوي (Pawe) شمال غرب اثيوبيا، والتي تم اعادة توطين تسعين الف اثيوبي فيها، في حين بلغ عدد الذين تم اعادة توطينهم خمسمائة وخمسين الف اثيوبي. ليشير بعد ذلك ان المستوطنتين لا تمثل سوى جزء صغير من برنامج اعادة التوطين الاجمالي، وان ما تم تنفيذه في القريتين من ابعاد الناس على بعد كيلو مترات قليلة من مزارعهم، بغرض تحقيق سيطرة سياسية افضل عليهم.

وبين ماكفرسون ايضاً " **ان هذا البرنامج تسبب ايضاً في معاناة واسعة النطاق مضيفاً: انهم ينقلون الناس بدلاً من الطعام، وانه بسبب قصر نظر الحكومة الاثيوبية، قد تكون مأساة انسانية ضخمة ذات ابعاد تاريخية في طور التكوين**"(٩).

وهذا ما دفع وزارة الخارجية الامريكية الى توجيه اتهامات لدول عديدة في تقريرها السنوي عن حقوق الانسان، بارتكاب انتهاكات تتراوح بين الضرب وعمليات الاعدام السياسية، وكانت اثيوبيا حسب هذا التقرير اسوء مثال على انتهاك حقوق الانسان من حيث عدد الارواح. وبين التقرير " **ان سياسة اعادة التوطين القسري للنظام الماركسي الاثيوبي اسفرت عن مقتل عشرات الالاف، وان ثاني المعاناة التي سببها القتال على نطاق واسع، وهو اكثر انتهاكات حقوق الانسان اثارة للقلق، وكان برنامج الحكومة الاثيوبية الهائل لإعادة التوطين، وقد قدر الاستطلاع ان ٥٠٠٠٠ شخص قد اعيد توطينهم مسبقاً بعيداً عن مناطق الحرب في ظل ظروف قاسية، مع وقوع عمليات ضرب جماعي وقتل على يد حراس الامن**"(١٠).

عند ذلك دعا مكتب الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في افريقيا في بيان له في السادس من اذار ١٩٨٦، ايقاف الانتهاكات في برنامج إعادة التوطين الذي قامت به الحكومة الاثيوبية، مطالباً الدول المانحة الأخرى والأمم المتحدة ، للانضمام في الدعوة إلى وقف برنامج إعادة التوطين القسري، ومراجعة سياساتهم إذا ما قدموا المساعدة لإعادة التوطين أو سمحوا باستخدام مساعدتهم لإعادة التوطين، وتقديم مساهمات الإغاثة الخاصة بهم من خلال المنظمات الخاصة والتطوعية لتقليل احتمالية تحويلها إلى برنامج إعادة التوطين؛ والإصرار على أن الظروف البشرية والمادية في مواقع إعادة التوطين، تخضع لمراقبة منتظمة من قبل مراقبين دوليين مستقلين وأن تكون مفتوحة أمام الصحافة. كما قدر البيان الدعم الذي تلقته الوكالة من الكونغرس والادارة في جهودها لتسليط الضوء على انتهاكات برامج إعادة التوطين القسرية(١١).

اضف الى ذلك فقد قدم اعضاء الكونغرس الامريكي في عام ١٩٨٦ تشريعات عديدة سواء في مجلس النواب او الشيوخ للرد على البرنامج الاثيوبي لإعادة التوطين، وهو ما طرحه النائب الجمهوري عن ولاية ويسكونسن توبي روث(Toby Roth)(١٩٧٩-١٩٩٧) في العاشر من اذار ١٩٨٦ الى اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية بأفريقيا في الكونغرس الامريكي، طلباً بالموافقة على تشريع (٤٠٧٦) يدعو الى فرض عقوبات على الحكومة الاثيوبية، الذي يمثل رسالة واضحة وفورية لها من الولايات المتحدة. وبين توبي روث ان اكثر من ستمائة الف اثيوبي كانوا محتجزين ومعرضين للموت البطيء، جراء المرض والتجويع والتعرض للتعذيب في معسكرات التوطين غير مؤهلة لأبسط امور الحياة، وشبه الوضع في اماكن التوطين بعملية تصفية جماعية

لمجموعة معينة من البشر. لذلك اصر روث على تشريع (٤٠٧٦) لإيقاف المجزرة التي قامت بها الحكومة الاثيوبية، بفرض عقوبات صارمة على مرتكبي هذه الجريمة. والتي بررتها الحكومة الإثيوبية بارتكاب بعض الانتهاكات في البرنامج من قبل مسؤولين محليين مفرطين في الحماس، لكن الحكومة الاثيوبية اكدت أن فكرة نقل ضحايا المجاعة من المرتفعات الشمالية التي دمرها الجفاف إلى الأراضي المنخفضة الجنوبية الغربية الخصبة فكرة سليمة. ورفضها معظم الانتقادات الموجهة لإعادة التوطين على أنها مدفوعة بأيديولوجية غربية مناهضة للماركسية متخفية في صورة مخاوف إنسانية. في الوقت نفسه كانت الحكومة الإثيوبية تفرض قيودًا صارمة على الوصول الخارجي إلى مناطق إعادة التوطين[١٢]. كما قدمت النائبة الجمهورية عن ولاية نيوجيرسي مارجي روكيما(Margie Roukema)(١٩٨١-٢٠٠٣) قرار رقم(٢٨٥) بشأن ادانة الاساءة للحكومة الاثيوبية وانتهاكات حقوق الانسان. اذ حصل هذا القرار على تأييد اكثر من مئة نائب في الكونجرس، وقاموا بإضافة أسمائهم بوصفهم شركاء لمزيد من التأكيد على المخاوف العميقة للولايات المتحدة فيما يتعلق بسياسات إعادة التوطين البشري، ونص هذا القرار على أنه يجب استيفاء ثلاثة شروط على ما يأتي [١٣]:

١- تعليق برنامج إعادة التوطين طوال فترة الجفاف، لذلك يمكن توجيه الكثير من الموارد اللازمة إلى جهود تخفيف الألم.

٢- وضع حد لأي إكراه في برنامج إعادة التوطين وطلب أن تراقب الأمم المتحدة الوضع.

٣- حرية الوصول إلى كل من معسكرات إعادة التوطين للمشاركين والمراقبين الدوليين ووسائل الإعلام الإخبارية.

عبر الكونغرس الامريكي في الثاني عشر من اذار ١٩٨٦، عن موقفه الرافض لبرنامج التوطين للحكومة الاثيوبية، من خلال قرار لمجلس الشيوخ الامريكي المرقم (١١٥) والذي عبر عن معارضتة لإعادة التوطين القسري والقمعي المنهجي للشعب الاثيوبي[١٤]. اذ حث مجلس الشيوخ رئيس الادارة الامريكية حسب القرار اعلاه على ما يأتي[١٥]:

١-حظر استيراد جميع السلع والخدمات من إثيوبيا ، وتشجيع جميع الدول الغربية على أن تحذو حذوها.

٢-إزالة جميع امتيازات نظام الأفضليات المعمم من إثيوبيا و تجريد إثيوبيا من وضعها التجاري كدولة أولى بالرعاية. وإضافة إثيوبيا إلى قائمة الدول الشيوعية الواردة في المادة (٦٢٠) من قانون المساعدة الخارجية.

٣-منع أي شخص أو شركة أو شركة أجنبية تابعة للولايات المتحدة ، بما في ذلك أي فرع من فروع حكومة الولايات المتحدة ، من تقديم أي قروض أو ائتمانات إلى حكومة إثيوبيا أو القيام بأي استثمار فيها، أو أي شركة أو شراكة مملوكة أو تسيطر عليها حكومة إثيوبيا .

٤-توجيه جميع ممثلي الولايات المتحدة لدى مؤسسات الإقراض الدولية للتصويت ضد تقديم أي مساعدة من تلك المؤسسات إلى حكومة إثيوبيا.

٥- دعوة الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى على الفور إلى مراقبة جميع جهود إعادة التوطين في إثيوبيا عن كثب لضمان عدم استخدام الإكراه ؛ عدم تشتت العائلات نتيجة الترحيل ؛ وأن أي فرد ينتقل طواعية يتمتع بصحة كافية للقيام بالرحلة والبقاء على قيد الحياة.

٦-الإصرار على منح المراقبين الدوليين ووسائل الإعلام الإخبارية حرية الوصول الفوري إلى جميع مخيمات إعادة التوطين وجميع أنشطة إعادة التوطين في إثيوبيا ؛ والتأكد من أن الولايات المتحدة تواصل رفع برنامج إثيوبيا لإعادة التوطين القسري وتحويل الموارد في كل منتدى دولي مناسب ، بما في ذلك الأمم المتحدة.

٧- يرسل وزير الخارجية نسخة من هذا القرار إلى رئيس البعثة الدبلوماسية لإثيوبيا لدى الولايات المتحدة ، وإلى الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وإلى جميع البلدان المانحة الرئيسية و رؤساء حكوماتهم.

كان وقع هذه التشريعات على الحكومة الاثيوبية اعلانها عن وقف اختياري لإعادة التوطين. وهذا ما بينه العضو الجمهوري في مجلس الشيوخ عن ولاية يوتا أورين هاتش(Orrin Hatch)(١٩٧٧-١٩٩٩)"**على الرغم من إعلان مينغيستو مؤخرًا عن وقف اختياري لإعادة التوطين القسري، لا ينبغي أن نتوقع أن يستمر ذلك. ففي ايار الماضي عندما كان مشروع قانون العقوبات معلقًا في الكونجرس، أوقف الديكتاتور الإثيوبي البرنامج مؤقتًا، ثم أعاد العمل به في ايلول بعد أن أحبطت وزارة الخارجية مشروع القانون**"[١٦]. الا ان مارجي روكيما اشارت "**ان التقارير الصحفية توكد أن الحكومة الإثيوبية تفكر في استئناف برنامج إعادة التوطين المثير للجدل. قبل بضعة أشهر فقط أكدت حكومة كولونيل مينغيستو للدول الغربية المانحة، بما في ذلك الولايات المتحدة، أنها أوقفت أنشطة إعادة التوطين طوال مدة الجفاف. فسرنا هذا على أنه يعني أنه لن يتم نقل أي شخص إلى ما تبقى من عام ١٩٨٦**"[١٧].

أعرب مسؤولو إدارة رونالد ريغان[١٨](Ronald Reagan) في تشرين الاول ١٩٨٦، عن مخاوفهم من أن الحكومة الإثيوبية ستستأنف برنامج إعادة التوطين الذي أودى بحياة مائة ألف شخص قبل أن يتم إيقافه في كانون الاول ١٩٨٥. اذ صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي

لشؤون المنظمات الدولية آلان كييس(Alan Keyes)(١٩٨٥-١٩٨٧) " **نرى خطراً جدياً يتمثل في أن الحكومة الإثيوبية، التي شجعها تحسن الوضع الغذائي، ستستأنف برنامج إعادة التوطين القسري وتسرع الجهود الأخرى في الفوج**". واوضح المساعد الإداري في وكالة التنمية الدولية مارك إيدلمان(Mark Edelman)(١٩٨٤-١٩٨٩) "**إن رئيس الحكومة الإثيوبية مينغيستو هايلي مريم ، أعلن في خطاب ألقاه في يوم الثورة قبل اسبوعين أن برنامج إعادة التوطين سيستأنف قريبًا**". اذ أدلى السيدان كييس وإيدلمان بملاحظاتهما في شهادتهما أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية بمجلس النواب الامريكي[١٩].

بادر مجلس النواب الامريكي بتشريع قانون تعزيز الديمقراطية في اثيوبيا (HR 588) في الثامن من كانون الثاني ١٩٨٧، والذي حدد سياسة الولايات المتحدة، فيما يتعلق بسياسة الحكومة الاثيوبية بعملية النقل القسري لشريحة من المجتمع الاثيوبي، اذ اكد القانون على ما يلي[٢٠]:

١-إدانة برنامج إعادة التوطين وانتهاكات حقوق الإنسان في إثيوبيا.

٢-الدعوة لحقوق الإنسان والحقوق المدنية وإجراء انتخابات حرة في إثيوبيا.

٣-يتطلب إنهاء هذه العقوبات التي يفرضها هذا القانون على إثيوبيا، إذا أكد الرئيس للكونغرس أن إثيوبيا تحترم حقوق الإنسان لشعبها ومنحهم الحقوق المدنية الأساسية، وأنهاء وفكاك برنامج إعادة التوطين، واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

٤- اقامة نظام قانوني يضمن مشاركة جميع أفرادها، وتحديد موعد لانتخابات حرة .

٥-تقديم رئيس الادارة الامريكية إلى الكونغرس تقريرٍ كل ستة أشهر عن التقدم الذي أحرزته إثيوبيا في تلبية مثل هذه الشروط.

٦-يحظر على أي مواطن أمريكي من تقديم قرض أو تقديم ائتمان إلى إثيوبيا أو إلى أي منظمة تملكها أو تسيطر عليها إثيوبيا ؛ ومن القيام بأي استثمار جديد في إثيوبيا. تُستثنى من هذه المحظورات القروض والاستثمارات التي تمت قبل سن هذا القانون.

٧-حظر واردات البُن من إثيوبيا او تلقي معاملة تجارية غير تمييزية (الدولة الأولى بالرعاية).

٨- توجيه وزير الخزانة بإصدار تعليمات إلى المدير التنفيذي للولايات المتحدة لكل من المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة بمعارضة تقديم المساعدة لإثيوبيا.

كشف توبي روث أن الحكومة الإثيوبية تستأنف برنامج إعادة التوطين القسري. وذكر ان هذا الجهد الذي تم القيام به في ذروة المجاعة في إثيوبيا، أجبر بالفعل أكثر من ستمائة الف رجل وامرأة وطفل تحت تهديد السلاح على مغادرة منازلهم إلى معسكرات محاطه بالأسلاك الشائكة

على بعد مئات الأميال. لتسبب هذه الخطة ذات الدوافع السياسية بوفاة ما يقدر بنحو مائة الف شخص. وبين كذلك " **بانه قيل لنا أن الحكومة الإثيوبية استهدفت ١٨٠ ألف شخص إضافي لإرسالهم إلى هذه المخيمات. وفي غضون ٤٥ يومًا ، سيتم تجميع المجموعة الأولى من الرجال**". لذلك حث توبي روث اعضاء مجلس النواب لرعاية قانون(HR 588). اذ يدعو مشروع القانون إلى وقف برنامج إعادة التوطين القسري وفرض عقوبات على الحكومة الإثيوبية[٢١]. كما عاود مرة ثانية في الثامن عشر من شباط ١٩٨٧ المناشدة مرة اخر برعاية قانون (HR 588)، "**أطلب من زملائي الانضمام إلي وإلى عضو الكونغرس بيل جراي في رعاية (HR 588). ليدينوا مشروع القانون النظام الإثيوبي لوحشية ويدعو إلى عقوبات مختارة ضد تلك الحكومة. فليكن واضحًا أن هذا المؤتمر يدافع عن حقوق الإنسان والحرية والعدالة.**"[٢٢]. بينما امرت الحكومة الاثيوبية جنودها بنقل مائة وثمانين الف رجل وامرأة وطفل. واستخدم الجيش بتوجيه من الحكومة الاثيوبية، الطائرات العسكرية السوفيتية ومئات الشاحنات لنقل الإثيوبيين من مناطقهم إلى المزارع الجماعية على بعد مئات الأميال ولتطلق على هذا المخطط تسمية إعادة التوطين الطوعية، واوضحت ان الغرض منه هو إخراج سكانها من المناطق المنكوبة بالجفاف. بينما الحقيقة أن المنطقة المستهدفة لإعادة التوطين المرتفعات الشمالية الوسطى هي في الاصل موقع لغالبية المتمردين[٢٣].

بذلت الولايات المتحدة جهودها الدبلوماسية للتأثير على الحكومة الاثيوبية، لتغيير سياستها الأساسية وأساليب تنفيذها. فقد كانت هناك اشارات عديدة على ذلك هو تقليل حدة التصريحات المضادة للإدارة الامريكية وتباطؤ برامج إعادة التوطين المرفوضة من قبلها عام ١٩٨٧، بسبب نقص الموارد وبداية موسم الجفاف الذي انعدمت فيه الأمطار، وعندما ظهر الاعتراف بمساعدة الإغاثة الأمريكية في الصحف الاثيوبية فهذه إشارة أيضًا. والافراج عن السجناء السياسيين بعد الاعتقال التعسفي وسنوات السجن دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، والذي نظر إليه على أنه تحسن في قضية حقوق الإنسان الأساسية. فضلا عن تمكنها من البدء في المفاوضات بعد عشر سنوات من أجل تعويض الأصول الأمريكية المؤممة عام ١٩٧٥ من الشركات التجارية وغيرها، اذ وصف المسؤولون الأمريكيون ذلك باعتباره تحولًا واستجابة كبيرة لضغوطهم.[٢٤]

وقد حسمت الادارة الامريكية سياستها حول قانون الكونغرس لتعزيز الديمقراطية (HR 588) ومعارضتها له، حسب التقرير المرسل من وزارة خارجيتها الى مجلس النواب الامريكية في شهر ايلول ١٩٨٧، اذ بين معارضتها الإدارة الامريكية مشروع القانون للسبب نفسه الذي جعلها

تعارض تشريعًا مشابهًا دعا إلى فرض عقوبات صارمة على إثيوبيا في بداية عام١٩٨٦. وكمبدأ عام للسياسة الخارجية تعارض الإدارة فرض عقوبات تشريعية على الدول الفردية والتي تقيد مرونة الرئيس في التعامل مع مشاكل السياسة الخارجية الصعبة. كما ان وزارة الخارجية الامريكية وحسب ردها بينت " **نعتقد أن هذا القانون إذا تم سنه سيكون له نتائج عكسية على أهدافنا في مجال حقوق الإنسان في إثيوبيا. نعتقد أنه لا توجد أي فرصة على الإطلاق لتحقيق أي من أهداف مشروع القانون على الرغم من كونها مفيدة، من خلال نوع العقوبات المقترحة في مشروع القانون، اذ كانت حالة حقوق الإنسان في إثيوبيا سيئة**". ومع ذلك من خلال الضغط العام في المنتديات ووسائل الإعلام الدولية ، تمكنت الادارة الامريكية من إحداث توقف مؤقت في برنامج إعادة التوطين القسري. واعتراف الحكومة الإثيوبية بانها قد أخطأت في تنفيذ هذا البرنامج، وبذلت بعض المحاولات لتحسين الأوضاع في المخيمات القائمة. الا ان الحكومة الاثيوبية اعلنت مرة عن خطط لاستئناف إعادة التوطين عام ١٩٨٧، لكن لم يتم اتخاذ أي إجراءات تنفيذية هذه المرة ، لإدراكها أن المجتمع الدولي يراقب البرنامج بشدة[٢٥].

الخاتمة

إدراك الولايات المتحدة أن الكثير من معاناة مواطني إثيوبيا هي نتيجة أفعال حكومتهم. وأن الإدارة الأمريكية والكونغرس الأمريكي استخدموا وسائل عدة للضغط على الحكومة الإثيوبية، لوقف إعادة توطين شريحة كبيرة من الشعب الأثيوبي، من خلال اتباع سياسة عدم تقديم الدعم والمساعدة العملية لإعادة التوطين، واستخدام التهديد بفرض عقوبات إضافية واتهام إثيوبيا باستخدام الغذاء المتبرع به، مما أثر على منظمات الدول المانحة والمنظمات الاهلية الامريكية لإدانة هذه السياسة، حيث عملت الإدارة والكونغرس جنبًا إلى جنب لمواصلة الضغط على الحكومة الإثيوبية للتخفيف من بعض معاناة ضحايا التوطين.

هوامش البحث

(1)The Register-Guard, (Oregon - Eugene), No.67, December 28,1984,p.2.
(2) The Philadelphia Inquirer, (Pennsylvania-Philadelphia),wit.No., January 24,1985,p.16.
(3)F.R.U.S, 1981- 1988, Vol.E41, Doc. 239, Telegram From the Embassy in Ethiopia to the Department of State , Washington, February 4, 1985 , p.642.
(4)American Foreign Policy Current Documents 1985, Doc.509, The struggle for freedom in Ethiopia, Washington, February 22, 1985, p. 902.
(5)F.R.U.S, 1981- 1988, Vol.E41, Doc. 243, Action Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Crocker) to Secretary of State Shultz, Washington, March 2, 1985 , p.652.
(6)Los Angeles Times, (California - Los Angeles),wit.No., March 20,1985,p.8.

(7)Telegraph-Herald, (Iowa - Dubuque), No.147, June 21,1985,p.4.
(8)American Foreign Policy Current Documents 1985, Doc.513, Justification for Presidential Resolution No. 85-20 with regard to Ethiopia, Washington, September 7, 1985, p. 905.
(9)The Leader-Post, (Saskatchewan-Regina),wit.No., December 26,1985,p.15.
(10)Deseret News, (Utah – Salt Lake), No.280, February 14,1986,p.2.
(11)American Foreign Policy Current Documents 1986, Doc.370, Statement prepared by the Director of Drought Coordination Staff, Africa Office, Agency for International Development, Washington, March 6, 1986, p.p.614-615.
(12)U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Presentation of legislation (4076) to the subcommittee, Washington, Mach 10,1986, p.940.
(13)U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Resolution No. (285) on condemning the Ethiopian government's abuse and human rights violations, Washington, Mach 11,1986, p.992.
(14)U.S. Congress, Senate. Committee on Foreign Affairs, Submission of compatible resolutions and the Senate, Washington, Mach 12, 1986, p.2549.
(15)U.S. Congress, Senate. Committee on Foreign Affairs, Senate Concurrent Resolution 115 - Opposing Forced Resettlement and Persecution in Ethiopia, Washington, Mach 12, 1986, p.2560.
(16)U.S. Congress, Senate. Committee on Foreign Affairs, Senator Hatch article on persecution in Ethiopia, Washington, April 12, 1986, p.4779.
(17)U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Ethiopia is considering resettlement program, Washington, June 5, 1986, p.1976.
(١٨) رونالد ريغان(١٩١١-٢٠٠٤) الرئيس الأربعين للولايات المتحدة ، بعد حياته المهنية الناجحة كمذيع رياضي إذاعي، وممثل أفلام هوليوود، تحول إلى السياسة وانتخب حاكماً لولاية كاليفورنيا في عام ١٩٦٦ ، فاز بترشيح الحزب الجمهوري للرئاسة في منافسة مع جورج إتش دبليو بوش وآخرين وهزم الرئيس جيمي كارتر في الانتخابات العامة. للمزيد ينظر: Heather E. Schwartz, Ronald Reagan: The Great Communicator ebook, Teacher Created Materials, 2019.
(19)U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, suffering in Ethiopia, Washington, October 10, 1986, p.3549.
(20)U.S. Congress, House. Subcommittees on human rights and international organizations, international economic policy and trade, and on Africa, H.R.588 Promotion of Democracy in Ethiopia Act of 1987, Washington, January 8, 1987, p.p.1-2.
(21)U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, resettlement program in Ethiopia, Washington, February 5, 1987, p.597.
(22)U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Mass deportation in Ethiopia, Washington, February 18, 1987, p.695.
(23)U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, US policy towards Ethiopia, Washington, March 3, 1987, p.917.
(24)U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Ethiopia is systematically destroyed through Marxism-Leninism, Washington, May 18, 1987, p.3642.

(25)U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Human rights in Ethiopia 1987, Washington, September 14, 1987, p.57.

قائمة المصادر:

١-وثائق الكونغرس:

- U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Presentation of legislation (4076) to the subcommittee, Washington, Mach 10,1986, p.940.
- U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Resolution No. (285) on condemning the Ethiopian government's abuse and human rights violations, Washington, Mach 11,1986, p.992.
- U.S. Congress, Senate. Committee on Foreign Affairs, Submission of compatible resolutions and the Senate, Washington, Mach 12, 1986, p.254.
- U.S. Congress, Senate. Committee on Foreign Affairs, Senate Concurrent Resolution 115 - Opposing Forced Resettlement and Persecution in Ethiopia, Washington, Mach 12, 1986, p.2560.
- U.S. Congress, Senate. Committee on Foreign Affairs, Senator Hatch article on persecution in Ethiopia, Washington, April 12, 1986, p.4779.
- U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Ethiopia is considering resettlement program, Washington, June 5, 1986, p.1976.
- U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, suffering in Ethiopia, Washington, October 10, 1986, p.3549.
- U.S. Congress, House. Subcommittees on human rights and international organizations, international economic policy and trade, and on Africa, H.R.588 Promotion of Democracy in Ethiopia Act of 1987, Washington, January 8, 1987, p.p.1-2.
- U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, resettlement program in Ethiopia, Washington, February 5, 1987, p.597.
- U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Mass deportation in Ethiopia, Washington, February 18, 1987, p.695.
- U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, US policy towards Ethiopia, Washington, March 3, 1987, p.917.

٢- وثائق وزارة الخارجية الامريكية:

- F.R.U.S, 1981- 1988, Vol.E41, Doc. 239, Telegram From the Embassy in Ethiopia to the Department of State , Washington, February 4, 1985 , p.642.
- American Foreign Policy Current Documents 1985, Doc.509, The struggle for freedom in Ethiopia, Washington, February 22, 1985, p. 902.
- F.R.U.S, 1981- 1988, Vol.E41, Doc. 243, Action Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Crocker) to Secretary of State Shultz, Washington, March 2, 1985 , p.652.
- American Foreign Policy Current Documents 1985, Doc.513, Justification for Presidential Resolution No. 85-20 with regard to Ethiopia, Washington, September 7, 1985, p. 905.
- American Foreign Policy Current Documents 1986, Doc.370, Statement prepared by the Director of Drought Coordination Staff, Africa Office, Agency for International Development, Washington, March 6, 1986, p.p.614-615.

٣- الصحف الامريكية:

- The Leader-Post, (Saskatchewan-Regina),wit.No., December 26,1985,p.15.

•Deseret News, (Utah – Salt Lake), No.280, February 14,1986,p.2.
• The Register-Guard, (Oregon - Eugene), No.67, December 28,1984,p.2.
•The Philadelphia Inquirer, (Pennsylvania-Philadelphia),wit.No., January 24,1985,p.16.
• Los Angeles Times, (California - Los Angeles),wit.No., March 20,1985,p.8.
•Telegraph-Herald, (Iowa - Dubuque), No.147, June 21,1985,p.4.

٤- الكتب الاجنبية:

•Heather E. Schwartz, Ronald Reagan: The Great Communicator eBook, Teacher Created Materials, 2019.

Source list:

1- Congressional documents:

•U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Presentation of legislation (4076) to the subcommittee, Washington, Mach 10,1986, p.940.
•U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Resolution No. (285) on condemning the Ethiopian government's abuse and human rights violations, Washington, Mach 11,1986, p.992.
•U.S. Congress, Senate. Committee on Foreign Affairs, Submission of compatible resolutions and the Senate, Washington, Mach 12, 1986, p.254.
•U.S. Congress, Senate. Committee on Foreign Affairs, Senate Concurrent Resolution 115 - Opposing Forced Resettlement and Persecution in Ethiopia, Washington, Mach 12, 1986, p.2560.
•U.S. Congress, Senate. Committee on Foreign Affairs, Senator Hatch article on persecution in Ethiopia, Washington, April 12, 1986, p.4779.
•U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Ethiopia is considering resettlement program, Washington, June 5, 1986, p.1976.
•U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, suffering in Ethiopia, Washington, October 10, 1986, p.3549.
•U.S. Congress, House. Subcommittees on human rights and international organizations, international economic policy and trade, and on Africa, H.R.588 Promotion of Democracy in Ethiopia Act of 1987, Washington, January 8, 1987, p.p.1-2.
•U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, resettlement program in Ethiopia, Washington, February 5, 1987, p.597.
•U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, Mass deportation in Ethiopia, Washington, February 18, 1987, p.695.
•U.S. Congress, House. Committee on Foreign Affairs, US policy towards Ethiopia, Washington, March 3, 1987, p.917.

2-US State Department documents:

•F.R.U.S, 1981- 1988, Vol.E41, Doc. 239, Telegram From the Embassy in Ethiopia to the Department of State , Washington, February 4, 1985 , p.642.
•American Foreign Policy Current Documents 1985, Doc.509, The struggle for freedom in Ethiopia, Washington, February 22, 1985, p. 902.

- F.R.U.S, 1981- 1988, Vol.E41, Doc. 243, Action Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Crocker) to Secretary of State Shultz, Washington, March 2, 1985 , p.652.
- American Foreign Policy Current Documents 1985, Doc.513, Justification for Presidential Resolution No. 85-20 with regard to Ethiopia, Washington, September 7, 1985, p. 905.
- American Foreign Policy Current Documents 1986, Doc.370, Statement prepared by the Director of Drought Coordination Staff, Africa Office, Agency for International Development, Washington, March 6, 1986, p.p.614-615.

3-American newspapers:

- The Leader-Post, (Saskatchewan-Regina),wit.No., December 26,1985,p.15.
- Deseret News, (Utah – Salt Lake), No.280, February 14,1986,p.2.
- The Register-Guard, (Oregon - Eugene), No.67, December 28,1984,p.2.
- The Philadelphia Inquirer, (Pennsylvania-Philadelphia),wit.No., January 24,1985,p.16**.**
- Los Angeles Times, (California - Los Angeles),wit.No., March 20,1985,p.8.
- Telegraph-Herald, (Iowa - Dubuque), No.147, June 21,1985,p.4.

4- Foreign books:

- Heather E. Schwartz, Ronald Reagan: The Great Communicator eBook, Teacher Created Materials, 2019.